

تقرير عن إجتماع الخبراء متعدد السنوات
بشأن السلع الأساسية والتنمية التابع
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

تم عقد إجتماع الخبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية التابع
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بقصر الأمم بجنيف يومي
20 - 21/03/2013 م .

تمت المشاركة في الإجتماع بوفد ضم كل من السيد / عصام سالم الملهوف عن
إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي بوزارة الاقتصاد والسيد / ناجي
عبدالسلام برقان عن إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية .

تضمن الإجتماع مناقشة البنود التالية :-

البند الأول : إنتخاب أعضاء المكتب

البند الثاني : إقرار جدول الأعمال

البند الثالث : التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في اسواق السلع الأساسية
والخيارات المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمة على السلع
الأساسية .

إفتتح الأمين العام للأونكتاد الدكتور (سوباشي بانبتشسا كدى)
أعمال الجلسة في اليوم الأول للإجتماع مرحباً فيه بالوفود المشاركة
وبالضيوف الكرام متمنياً أن يؤدي الإجتماع أكله ثم اشار في مداخلته إلى
التحديات الجديدة في اسواق السلع الأساسية والخيارات السياسية المتاحة
لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمتين على السلع الأساسية والتطورات

الأخيرة التي شهدتها الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية ، في قطاعات تشمل الزراعة والطاقة والمعادن والخامات والفلزات .

كما تناول أيضاً العوامل الكامنة وراء الأسعار في عام 2012 والعوامل المحركة لتقلبات الأسعار ، أيضاً التطورات الناشئة في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية والتي يتوقع أن تغير مشهد السلع الأساسية وتطرح تحديات جديدة أمام البلدان النامية المعتمدة عليها ، مشيراً إلى المستجدات التي تعتبر ميزان القوى في ميدان الطاقة في أعقاب ثورة النفط والغاز الطفيلين ((المستخرج من الصخور الطفيلية)) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتغير المناخ وما يمكن أن يترتب عليه من آثار في السلع الأساسية ونمو الطاقة المتجددة .

هذا وقد ذكر في مستهل حديثه أن السياسة التي إتبعتها المصارف المركزية في منطقة اليورو وفي الولايات المتحدة وكذلك اليابان وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد وتخفيف سياساتها النقدية في سبتمبر الماضي أدى إلى تجاوب أسواق السلع الأساسية معها بسرعة ، حيث إنتعشت أسعار الذهب والفلزات .

إختتم كلمته بأن أسعار النفط سجلت إرتفاعاً كبيراً خلال الأشهر الأولى من عام 2012 ، وهو ما يعزى أساساً إلى تصاعد التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وتهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز ، وثمة عامل آخر يكمن في نشاط سوق المشتقات المتمثلة في تكثيف المستثمرين من أنشطة التبادل في أسواق مشتقات النفط مدعومين بوفرة السيولة في الأسواق المالية بعد إقدام المصرف المركزي الأوروبي على عمليات تمويل طويلة الأجل .

البند الأول : فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب ، فقد تم إنتخاب سعادة السفيرة (زويركا ماريا) من مونتنتقرو رئيساً ، والسيد أنطوني نياباتي من (غانا) نائباً للرئيس ومقرراً .

البند الثاني : فيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت ، فقد تم إقراره حسب النسخة المعدة مسبقاً .

البند الثالث : فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية والخيارات المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمتين على السلع الأساسية :

(نصت الفقرة (208) من اتفاق أكرأ على تكليف مجلس التجارة والتنمية بإستحداث إجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية وإعادة ولاية الدوحة في الفقرة (7) من الاتفاق المذكور ، للتأكيد على هذه السلسلة من الاجتماعات التي تغطي فترة السنوات الأربع المقبلة من (2013-2016) .

ينقسم هذا البند إلى عدة محاور نسردها على النحو التالي :-

أولاً : التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية :

بفضل تعزيز النشاط الصناعي وقوة الطلب من جانب البلدان النامية والشعور بالتضاؤل الذي إنعكس على الأسواق في أعقاب عمليات المصرف المركزي الأوروبي لإعادة التمويل في الأجل الطويل ، سجل مؤشر (الاونكتاد) لأسعار السلع الأساسية لثلاث فئات من السلع : الأغذية بجميع أنواعها ، المواد الزراعية الخام ، المعادن والخامات والفلزات ، إرتفاعاً في الربع الأول من عام 2012 بعد ما كان في أدنى مستوياته في ديسمبر 2011 ، فقد إنخفضت الأسعار في الربع الثاني من العام نتيجة التباطؤ الاقتصادي من الصين وكذلك إشتداد أزمة الديون في أوروبا ، أيضاً إرتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى .

أظهر الربع الثالث من عام 2012 إختلافاً في المشهد بين أسعار المواد الغذائية والفلزات والخامات ، وشهد سوق المواد الغذائية ضغطاً يرجع أساساً إلى

إضطراب الإمدادات بسبب سوء الأحوال الجوية في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ومنطقة البحر الأسود ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة والقمح وفول الصويا ضغطاً على سوق المواد الغذائية . باعتبار أن الفلزات والخامات مواد أولية أساسية بالنسبة للتشييد والصناعات التحويلية تتأثر بالأداء الاقتصادي للبلدان المستهلكة الرئيسية ، ما أضعفت الحالة الاقتصادية القائمة من الطلب على هذه السلع الأساسية .

أقدمت المصارف المركزية في منطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان سعياً منها لتنشيط الاقتصاد إلى تخفيف سياساتها النقدية في سبتمبر ، ومع أن الأثر الكامل المترتب على هذه السياسات في النمو الاقتصادي لا يزال غير واضح؛ إلا أن أسواق السلع الأساسية تجاوزت معها بسرعة ، حيث إنتعشت أسعار الذهب والفلزات الرئيسية .

ظلت أسعار النفط الخام متقلبة خلال الأشهر الأولى من عام 2012م ، بسبب عوامل متغيرة وألقت حالة عدم الثقة في الاقتصاد العالمي والمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط بوجه خاص بثقلها على أسواق النفط .

ثانياً : التطورات في قطاع السلع الأساسية الرئيسية :

ظل مؤشر أسعار جميع السلع الأساسية الغذائية مرتفعاً خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2012 ، على الرغم من بعض تقلبات الأسعار القصيرة الأجل وبسبب ارتفاع أسعار القمح والذرة وفول الصويا ، سجل مؤشر الأسعار ارتفاعاً حاداً إلى (283) نقطة في يوليو 2012 أي بزيادة قدرها 11% مقارنة مع أسعار يناير 2012 .

وخلال الربع الأول من عام 2012 إنتعش مؤشر أسعار الأغذية ونهضت من أدنى مستوى له طيلة 15 شهراً في ديسمبر 2011 ليصل (266) نقطة في مارس 2012 واستقرت الأسعار في الأشهر الثلاثة الموالية قبل أن تقفز وتحقق

رقماً قياسيماً في الإرتفاع في يوليو وذلك بسبب ضعف الإمدادات من الذرة والقمح وإنخفاض المخزونات .

كما ضربت أسوء موجة جفاف منذ 56 عاماً حزام الذرة في الولايات المتحدة مما أدى إلى تراجع توقعات الغلة ورفع أسعار الذرة إلى مستوى غير مسبوق من الإرتفاع في أمريكا في يوليو 2012م ، ومن المتوقع أن تهبط المخزونات العالمية من الذرة والقمح على التوالي إلى أدنى مستوى لها في ست سنوات تباعاً بحلول نهاية 2012- 2013 .

شهد سعر الأرز إستقراراً نسبياً نظراً لكون مخزونات مرتفعة ، ونظراً للتوازن العام بين العرض والطلب ، إضافة إلى برنامج دعم إنتاج الأرز في تايلندا الذي يقدم إعانات إلى المزارعين .

إن الإرتفاع الحاد في أسعار الحبوب الرئيسية يؤثر إلى الخوف من أن أزمة غذائية أخرى باتت تلوح في الأفق ، وتتابع مجموعة العشرين أسواق المواد الغذائية العالمية عن كثب من خلال نظام معلومات الأسواق الزراعية .

إستقرت أسعار السكر نسبياً عند 24 سنتاً للرطل في الربع الأول من عام 2012، بيد أن أسعاره إنخفضت في الربع الثاني وفق لحسابات الإتفاق الدولي للسكر إلى 20 سنتاً في يونيو ، ويرجع الإنخفاض في المقام الأول إلى فائض متوقع من الإنتاج العالمي وإرتفاع قيمة الدولار مقابل عملات بعض الدول المصدرة الرئيسية.

وفي يوليو إرتفعت أسعار السكر إلى 23 سنتاً للرطل بسبب كمية المحاصيل المخيبة للأمال في البرازيل خلال مايو ويونيو ، فضلاً عن القلق إزاء محصول الفترة (2012- 2013) في الهند بسبب عدم كفاية الرياح الموسمية.

كما ارتفع مؤشر أسعار البذور والزيوت النباتية بنسبة 10% في الربع الأول من 2012 غير أنه تراجع في شهري مايو ويونيو مسجلاً إنخفاضاً كبيراً، لكن سرعان ما قفز مؤشر الأسعار ثانية في الربع الثالث وبلغ رقماً قياسيًّا في الإقاع قدره (684) دولار للطن الواحد في أغسطس 2012 وذلك بنسبة زيادة بلغت 21% مقارنة بأسعار يونيو في نفس العام .

بعد أن إتفعت أسعار الذهب إلى (1743) دولار للأوقية في فبراير 2012م، تراجعت من جديد في الربع الثاني من عام 2012 ، إهبط متوسط سعر الذهب إلى (1611) للأوقية بسبب ضعف الطلب من قطاعي صناعة المجوهرات والإستثمار اللذين يمثلان مجتمعين أكثر من 70% من مجموع الطلب على هذا المعدن .

سجل الإنتاج العالمي من النفط نمواً ملحوظاً ، وبلغ حجم العرض من النفط الخام في الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 بما مجموعه (90.8) مليون برميل في اليوم مقارنة (88.4) مليون برميل في اليوم عام 2011 بسبب نسبة الإنتاج النفطي لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) وفي مقدمتهم (ليبيا ، المملكة العربية السعودية ، العراق) .

فمن حيث الأسعار فقد سجلت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً خلال الأشهر الأولى من عام 2012 بسبب تصاعد التوترات السياسية في الشرق الأوسط والقيود المتعلقة بحجم العرض ، إضافة إلى تهديدات إيران بغلق مضيق هرمز رداً على الحظر الذي فرضه الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على صادراتها من النفط الخام .

من جهة أخرى واصلت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة - خلافاً لأسعار النفط المرتفعة - منحناها التنازلي خلال الأشهر الأربعة من عام 2012 ، حيث هبط متوسط السعر في إبريل إلى أدنى مستوى له منذ عام

2000 ليستقر في حدود (70) دولار لآلف متر مكعب ، ويرجع ذلك الإنخفاض إلى وفرة العرض .

ثالثاً : التطورات والتحديات الجديدة في إنتاج السلع الأساسية وتبادلها :-
1- تغير ميزان القوى في مجال الطاقة (ثورة النفط والغاز في الولايات المتحدة) .

إن ميزان القوى العالمي في ميزان الطاقة قد يتحول من جديد لصالح أمريكا الشمالية في 2020- 2030 ، ما لم تحدث ظروف غير متوقعة ، وذلك بفضل ترسبات ضخمة من النفط والغاز غير التقليديين تقوم كل من الولايات المتحدة وكندا بتخزينها .

إن العامل الرئيسي المساهم في هذا التحول المذهل يكمن في التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا الطفيلية (الحفر الأفقي والتكسير الهيدرولي) الذي يحرر الهيدروكربونات من المستودعات الرسوبية ونتيجة لذلك صعد إنتاج الغاز بصورة كبيرة في الولايات المتحدة .

2- تغير المناخ والسلع : يمكن أن يترتب على الأحوال الجوية ومدى توافر المياه وارتفاع منسوب مياه البحر تأثيرات كبيرة في الانتاج الزراعي وأنشطة التعدين وتعطل إمدادات السلع الأساسية وبالتالي تزداد الأسعار اضطراباً .

وإذا لم تعالج الآثار المترتبة على تغير المناخ ، فإنها قد تتجه إلى منحني غير مقبول لأن الغازات الحابسة للحرارة والمساهمة في تغير المناخ في زيادة مضطردة ، ووفقاً لخطة عمل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 2.5%؛ ليسجل أعلى كمية بلغت 34 بليون طن مئوي في عام 2011 .

ويشكل انبعاث غاز التدفئة عاملاً مهماً في تغير المناخ الذي بدوره يؤثر سلباً في معدل الإنتاج الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي ، وغالباً ما تكون هذه التأثيرات أشد على البلدان المفتقرة إلى المواد الأساسية والثقيلة بالديون وتعاني عجزاً في ميزانياتها .

3- الطاقة المتجددة : الطاقة المتجددة أو (النظيفة) هي القطاع الفرعي الأسرع نمواً في خليط الطاقة العالمي فقد زاد مجموع الإنتاج من الطاقة المتجددة بنسبة 277% ووصل إلى مستوى غير مسبوق ، حيث حقق إيرادات قدرت بـ(257) بليون دولار مدعوماً بالتقدم التكنولوجي وارتفاع أسعار النفط .

كما مثلت طاقة الرياح في العالم أكثر من نصف الطاقة المولدة من المصادر المتجددة وكان معدل نموها أعلى من المتوسط ، حيث بلغ (25.8%) في عام 2011 ، وتمتلك الصين أضخم قدرة تراكمية من طاقة الرياح (26%) من الإجمالي العالمي ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا .

ويعكس النمو في الطاقة الشمسية زيادة حجم الإستثمارات فيها والتي إرتفعت من مبلغ قدره (96.9) بليون دولار عام 2010 لتسجل رقماً قياسياً بلغ (147.4) بليون دولار في عام 2011 وسجل الإنتاج العالمي من الوقود الإيجابي الذي يبلغ سنوياً (1.18) مليون برميل في اليوم ركوداً من عام 2011 .

التوصيات :-

(1) من خلال المواضيع المطروحة في جدول أعمال الإجتماع والعروض الضوئية التي تقدم بها مجموعة من الباحثين والمتخصصين في مجال

الزراعة والتجارة والطاقة وغيرها ، نرى ضرورة التنسيق فيما بين الجهات ذات العلاقة بالمواضيع محل الإجتماع لإعداد الدراسات والبحوث العلمية والتجارب الوطنية في هذا الشأن من أجل إثراء المؤتمرين من جانب ، والإستفادة من البحوث والأوراق العلمية التي تطرح خلاله من جانب آخر .

(2) إمكانية تشكيل فريق عمل فني من القطاعات المعنية من أجل وضع خطة عمل بهذا الشأن وتنسيق الجهود فيما بينها ، ومتابعة ما يتمخض عن تلك الإجتماعات من نتائج وتوصيات كل حسب إختصاصه .

(3) مخاطبة الجهات المعنية بهذه الإجتماعات بتزويد إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بأسماء مرشحيها في حال قبول المشاركة في متسع من الوقت حتى يتسنى للإدارة المعنية إستكمال كافة الإجراءات في الخصوص .

الدول المشاركة في الإجتماع

- استراليا - بنغلاديش - بربادوس - بنيني - برندي - الكامبيرون - تشاد -
- كونغو - جيبوتي - أكوادور - مصر - ليبيا - الكويت - فرنسا - اثيوبيا
- ألمانيا - ايرلندا - أندونيسيا - إيطاليا - مدغشقر - الهند - كازاخستان
- مالي - المكسيك - مونتقوليا - المغرب - عمان - الفلبين - السعودية -
- السنغال - السودان - تانزانيا - وبعض المنظمات الدولية المتخصصة) .